المطالب بنماذج تنمويَّة جديدة في قلب ثورات الشعوب في المنطقة العربية:

المخاطر الناجمة من دور المؤسَّسات الماليَّة والتنمويَّة الإقليمية ومتعدِّدة الأطراف

3

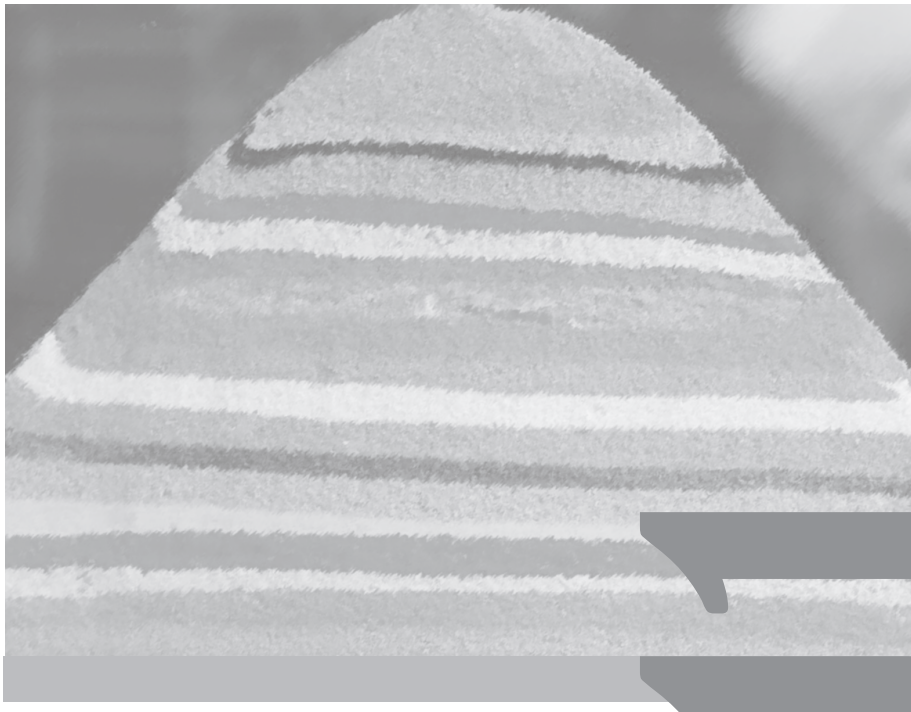

2011

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

سلسلة أوراق بحثية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة إقليمية تعمل على ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية– الاجتماعية، والعولمة والتجارة. وتضم الشبكة 7 شبكات وطنية و 27 منظمة غير حكومية من 11 بلداً عربياً.

للاتصال:
مكتب «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» التنفيذي
بناية الزهيري، الطابق الرابع
وطى المصيطبة، منطقة الكولا
ص.ب.: 5792 / 14 ، المزرعة: 1105 – 2070
بيروت، لبنان
هاتف: 366 319 1 (961)
فاكس: 636 815 1 (961)
بريد إلكتروني: annd@annd.org
الموقع الشبكي: www.annd.org

المطالب بنماذج تنمويَّة جديدة في قلب ثورات الشعوب في المنطقة العربية:

المخاطر الناجمة من دور المؤسَّسات الماليَّة والتنمويَّة الإقليمية ومتعدِّدة الأطراف

المطالب بنماذج تنمويَّة جديدة
في قلب ثورات الشعوب في المنطقة العربية:
المخاطر الناجمة من دور المؤسَّسات الماليَّة والتنمويَّة الإقليمية ومتعدِّدة الأطراف

من إعداد: كندة محمَّديَّة

مديرة البرامج لدى « شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» (ANND)

(تمت ترجمة النص من الانجليزية الى العربية بمساهمة من الدكتور محمد شومان)

قدمت هذه الورقة في اطار اجتماع من تنظيم المنتدى الدولي في مونتريال حول عنوان « منظمات المجتمع المدني في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: دمقرطة الحكم من المستوى المحلي الى المستوى الدولي » (ستوكهولم– السويد في 1 و2 نوفمبر 2011)

إنتاج

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت لبنان

الطبعة الأولى

كانون الأول / ديسمبر 2011

تأتي هذه الورقة كجزء من سلسلة أوراق تنشرها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية ضمن عملها حول السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. تسعى الشبكة من خلال هذه الأوراق الى معالجة قضايا تنموية أساسية في المنطقة إضافة الى الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات اقليمية ودولية في هذا المجال. يصب هذا العمل في اطار اهداف الشبكة الرامية الى تعزيز التحليل والبحث حول السياسات العامة في المنطقة إضافة الى دعم عملية بناء دور قوي للمجتمع المدني في تكوين وجهات نظر بديلة حيال صنع السياسة العامة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، حيث تكون متجذرة في الأولويات والحاجات المحلية والوطنية .

يمكن الاقتباس والاستشهاد من هذه المنشورة، كما يمكن إعادة إنتاج المعلومات التي تحتويها مع الإشارة إلى الشبكة مصدراً للعمل.

يتم نشر هذه المطبوعة بدعم من مؤسسة دياكونيا والوكالة السويدية للتنمية الدولية. إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر أي من المؤسستين المذكورة أعلاه.

مقدمة

مُدخَل

شكَّلت المظالم الاقتصادية والفقر واللامساواة والبطالة وتدهور قيمة الأجور، وغير ذلك من انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، جزءًا أساسيًّا من الثورات والانتفاضات التي عمَّت المنطقة العربية. وبالفعل، فقد بيَّنت ثورتا تونس ومصر الرابط بين كلٍّ من المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد حفَّز اندلاع هاتين الثورتين، وكذلك انتفاضات الشعوب في بلدان عربية أخرى، مركَّبٌ من العوامل تشمل سنواتٍ من القمع السياسي والفساد وانتهاك الحقوق السياسية والمدنية، فضلاً عن الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي واللامساواة على هذين الصعيدين.

استعادت شعوب عدة بلدان عربيَّة تكريس حقها بالمواطنة وبدور في بناء نظم الحكم والسياسة في بلدانهم. وإنَّ استدامة أيِّ تحول أو انتقال ديمقراطي تعتمد على القدرة على رصِّ أساس جديد للعلاقة بين المواطن والدولة، بحيث يضرب جذورها في احترام حقوق المواطنة والمشاركة النَّشِطة ووجود آليات للمساءلة والإقرار بالمسؤوليات المشتركة. كما تستتبع الديمقراطية ممارسة كل أبعاد المواطَنة، أكانت سياسية أم ثقافية أم اقتصادية. وهكذا، لا يمكن أن تحقِّق الثورات أهدافها –بما في ذلك الأهداف على الجبهات السياسية– من دون أن تعيد تقويم ما هو قائم على الجبهة الاقتصادية، حيث يُصار إلى تفكيك النظم والسياسات الاقتصادية ويُعاد بناؤها لتكون حقوق الناس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في طليعتها. ويشمل هذا استكمال التفكير في نماذج الحاكمية وآلياتها بعملية إعادة التفكير في دور الدولة وإدارتها شؤون الحكم (statecraft)[1] في البلدان العربية.

الا أنَّه لم يُتَصدَّ بعدُ لمسائل الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية عبر حوار ديمقراطي تمثيلي على المستوى الوطني. بالاضافة، تتوضح بعد الفسحات الوطنية لمناقشة مسألة إعادة بناء

1 يعني هذا المصطلح: "فن قيادة البلد وحكمه" راجع الرابط:
http://www.thefreedictionary.com/statecraft

النموذج التنموي والاقتصادي. فهذا النقاش لم يأخذ حيزا اساسيا في العمليات المرتبطة بالانتخابات التي نظمت ما بعد ثورتي كل مصر وتونس، بما في ذلك في ما بين المجموعات السياسية والمرشحين للانتخابات.

فإلى جانب التأكيد الأساسي على اقتصاد السوق الذي عبَّرت عنه أحزاب سياسية ومسؤولون سياسيون في الحكومات الانتقالية[2]، لم يتم التطرق لعدد من القضايا الاساسية المتعلقة بالنموذج الذي ينبغي اتِّباعه، بما في ذلك الاسئلة حول دور الدولة في هذا النموذج، وكيف سيُعاد تصميم السياسات الاقتصادية الكليَّة (الماكرويَّة) لدعم التقدم على جبهتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مسائل أساسية ذات جوهر اجتماعي واقتصادي. وبالفعل، فإنَّ المسائل الرئيسية التي يجب ان تعالج ليست خيارًا بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجَّه من الدولة؛ بل إنها تتعلق بالتوازن الذي ينبغي تحقيقه بين دور الدولة ودور السوق. في هذا السياق تتمحور الاسئلة الرئيسية حول وسائل إعادة بناء الاقتصاد الوطني بحيث تنبثق السياسات التنموية الوطنية من رؤى محلية ووطنية وتتصدى للتحديات التنموية التي تواجه الشعب (بما في ذلك الفقر والبطالة واللامساواة).

تأثَّرت السياسات الاقتصادية لسنوات وإلى حدٍّ بعيد بالعامل الخارجي الذي غالبًا ما وجَّهها، فكانت عادةً ردة فعلٍ حيال ما تتوقَّعه القوى الخارجية وتطالب به وفي بعض الأحيان تشترطه. وقد وصف الاكاديميون مثل هذا الواقع في الحاكميَّة العالمية والوطنية باعتبارها تمظهرًا لانجراف معنى «الدولة الديمقراطية» في سياق يتم فيه انتقال العديد من القرارات الاقتصادية السيادية الى المؤسسات الدولية، بما يحد من إمكانيات اتِّباع الدول النامية خيارات تنموية مستقلة[3]. وبالفعل، يتعذَّر اليوم أن تتجنَّب الأجندات الاقتصادية الوطنية علاقتها الوثيقة التي تربطها بالحاكمية الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الإيديولوجيا والنظام اللذان ترعاهما المؤسسات التنموية والمالية الإقليمية ومتعددة الأطراف.

2 أنظر عينة من ذلك: "مصر لن تتراجع عن اقتصاد السوق الحر، ولكن ينبغي على الدولة أن تكون قوية وقادرة على تعزيز القانون وحماية التنافس": تصريح وزير المالية في الحكومة الانتقالية (البلاوي)؛ المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المال المصرية:

http://www.mof.gov.eg/English/MOFNews/Media/Pages/Egyptwillnotbackdownonafreemarketeconomy,saysfinanceminister.aspx

"إنَّ أيَّ تغيير في السياسة الاقتصادية لن تعني تراجعًا عن اقتصاد السوق، إلا أنه يمكن توقُّع مزيد من تدخل الدولة لزيادة العائدات العامَّة وإعادة التوزيع". تصريح للدكتور إبراهيم عواد، أستاذ في دائرة التطبيق في السياسات العامة والإدارة بالجامعة الأميركية في القاهرة؛ المصدر: الربيع العربي في أساس دعم سياسات التحرير الاقتصادي في الشرق الأوسط، نُشر في 26 تموز (يوليو) 2011، متوفر على الرابط التالي:

http://knowledge.wharton.upenn.edu/arabic/article.cfm?articleid=2695

3 B.S. Chimni (2006); "Third World Approaches to International Law: A Manifesto" (p. 7); International community Law Review 8: 3–27, 2006. 3, Koninklijke Brill NV. Printed in the Netherlands.

تناقش هذه الورقة دور المؤسسات التنموية والمالية الإقليمية ومتعددة الأطراف العاملة في البلدان العربية وتأثير سياساتها على المنطقة. وفيما تركِّز الورقة على مصر وتونس، فهي تسلِّط الضوء على نوع النصيحة السياسية التي تلقتها حكومات المنطقة قبل اندلاع الثورات وبعدها، ولماذا لم تحقق نتائج إيجابية لشعوب هذه المنطقة. كما ستناقش الورقة المخاطر الناجمة عن مثل هذه التدخلات على ثورات الشعوب وتلقي الضوء على بعض من مطالب مجموعات المجتمع المدني المطروحة في هذا المجال.

القسم الأول

الاقتصادات العربية ودور المؤسسات المالية الدولية

بُني اقتصادا مصر وتونس، كاقتصادات البلدان العربية الأخرى، على مدى ثلاثة عقود، على مقاربة تعطي الأولويَّة لنموٍّ يهمش الأهداف التنموية وحقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية. فقد وضع صنَّاع السياسة في رأس الأولويات التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار وتوسيع الاستدانة وصفقات الخصخصة وتعزيز الشراكات العامة–الخاصة (public–private partnerships)، بالاضافة الى تحرير عام لضوابط الاقتصاد (deregulation) والإفراط في التركيز على الاستقرار في الاقتصادي الكلي[4]. وبالتزامن مع ذلك، فقد هُمِّشت القدرات الإنتاجية الوطنية الى جانب تهميش المشروع التنموي الوطني بوجه عام، الذي يشمل معالجة اللامساواة وتمكين الناس من خلال توليد العمالة والأجور وبناء خطط اجتماعية شاملة قائمة على أساس الحقوق[5]. وبالتالي، فقد رأينا كيف حقَّقت بلدانٌ نموًّا اقتصاديًّا، فيما كان الفقر والبطالة واللامساواة تتصاعد[6].

4 هذه عبارة عن جزء من إصلاحات السياسة النيوليبرالية التي عُرفت بـ "إجماع واشنطن". أنظر الرابط التالي: http://www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/washington.html

5 "Development Challenges in the Arab States: A Human Development Approach"، by the United Nations Development Program and League of Arab States (December 2009).

6 شهدت الدول العربية نموا في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003، حيث أنها مسجلة 7.3 في المئة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 مقارنة ب 3 في المئة في عام 2002. استمر هذا طوال عام 2005 و 2004 و 2006 ، حيث سجلت الدول العربية معدل نمو متوسط قدره 7.3 في المئة و 8 و 6.6 في المئة على التوالي. كانت النسبة المئوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته الدول العربية في عام 2008 حوالي 6.6 في المئة ارتفاعا من 5.2 في المئة في عام 2007. (المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 وعام 2009 ؛ متاحة على الانترنت على العنوان التالي : http://www.amf.org.ae/content/joint–arab–economic–report). أما بالنسبة لمعدلات الفقر، فعند احتسابها وفق خطوط الفقر الوطنية ، تصل معدلات الفقر الى حوالي 30 % في الدول العربية الأقل نموا، مثل جزر القمر والسودان وجيبوتي واليمن وموريتانيا وفلسطين، والى نحو 20 % في مصر و 13% في الأردن، والى 11.4 % في سوريا، و9 % في المغرب ، و 8% في لبنان. المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 من اصدار، صندوق النقد العربي. أما تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010، فيشير الى ان مستوى الفقر في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا هي أدنى نسبة بين المناطق الأخرى، ولكن مع اتجاه نحو الارتفاع في عدد من الدول بين عامي 1990 و2005 خاصة في منطقة غرب آسيا، حيث ارتفعت معدلات في هذه الفترة من 2 الى 6 % في غرب اسيا. أما في شمال افريقيا فيشير التقرير الى تراجع في معدلات الفقر من 5 في المئة إلى 3 في المئة. تستند هذه المعدلات على اعتماد خط الفقر كدولار واحد في اليوم وليس على اعتماد خطوط الفقر الوطنية) (التقرير متاح على العنوان التالي: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/News.aspx?ArticleId=50).

ضمن هذا السياق، تضاءلت الخطوط التي تفصل ما بين النُّخب السياسية الحاكمة والقوى الاقتصادية، فيما كان كِلا الطرفين يدعم الآخر. تخلَّت القوى السياسية والمجموعات الحاكمة عن مشروع الدولة باعتبارها لاعب رئيسي في تعزيز مشروع تنمية البلد وصياغته. وكانت هذه القوى جاهزة لتبنِّي الوصفات النيوليبرالية التي ردَّدت صدى الاقتراحات العالمية التقليدية والتي استطاعت من خلالها الحصول على دعم القوى العالمية. وبهذا المعنى، جاء المشروع النيوليبرالي ليعزِّز المُمارَسات القمعية واللاديمقراطية القائمة في المنطقة أصلاً.

وقد اضطلعت المؤسسات المالية الدولية بدور رئيسي في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان عربية مختلفة، وكانت في طليعة عملية صياغة برامج الهيكلة البنيوية للبلدان العربية التي تم تبنيها في الثمانينيَّات[7]. فقد عزَّزت هذه البرامج إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية نحو التركيز على مكافحة التضخم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح الأكبر على التجارة والتدفقات الرأسمالية، فيما جرى تهميش العمالة وتوزيع الدخل المتساوي. وغاب النضال ضد هذه الشروط الأجنبية المفروضة على صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصورة متزايدة من مجالات الحراك العام في هذه البلدان. ولقد عُزِيَ هذا الغياب جزئيًّا إلى القمع السياسي والقيود التي فُرضت على المشاركة العامة في صياغة السياسات، وأيضًا وبصورة جزئية إلى انشغال الأحزاب السياسية المعارضة ومجموعات المجتمع المدني بنضالها من أجل الحفاظ على بقائها وحقها في الوجود. ولطالما نالت نصائح "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" دعم وتأييد اللاعبين الدوليين الآخرين كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد رحبت بها الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) 2010، كان "صندوق النقد الدولي" ما يزال يطري "إدارة السياسات الاقتصادية الكلية التونسية والإصلاحات الهيكلية البنيوية خلال العقد الأخير"، حتَّى أنه دعا إلى مزيد من السياسات المذكورة بـ "احتواء الإنفاق العام على الأجور وعلى

7 التزمت حكومات نظام بن علي المتعاقبة شروط "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي"، بما في ذلك طرد عمالي القطاع العام، وإزالة الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، وتنفيذ برنامج خصخصة جارف (المصدر: Michel Chossudovsky (2011)، "Tunisia and the IMF's Diktats: How Macro–Economic Policy Triggers Worldwide Poverty and Unemployment").

أنظر الرابط التالي:
www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=22867

أما في مصر فقد تأذى العمال والفلاحون خصوصًا من زيادة أسعار السلع الزراعية وخفض الدعم عليها، إذ كان هذا جزءًا من الشروط التي أملاها "صندوق النقد الدولي" (المصدر:
Gaye B. Muderrisoglu and Jonathan K. Hanson (2008)، "Authoritarian States and IMF Conditionalities"، see page 21).

دعم الغذاء والوقود"[8]. وقد وردت هذه التوصيات في الوثيقة نفسها التي لحظت ارتفاع أسعار الغذاء في البلد بسبب التقلبات العالمية التي طرأت على أسعار الغذاء. وعلى نحو مماثل، تضمَّن تقرير "صندوق النقد الدولي" (التقرير الاستشاري وفق المادة IV)، الصادر في نيسان (إبريل) 2010، مُدخَلاً إيجابيًّا مماثلاً عن الاقتصاد المصري، حيث قال: "لقد خلقت خمس سنوات من الإصلاحات والسياسات الاقتصادية الكلية الحكيمة فسحة مطلوبة للاستجابة حيال الأزمة المالية العالمية، والسياسات المالية والنقدية الداعمة التي اتُّخذت خلال السنة الماضية، وإن ذلك ليتوافق وينسجم مع النصائح التي أدلى به الكادر في الصندوق. إن السلطات (يعني: السلطات المصرية) تبقى ملتزمة باستئناف التعزيز المالي (fiscal consolidation) على نحو واسع في المحافظة على النصائح الماضية لمعالجة مواطن الضعف المالية... وإنَّ مثل هذه التعديلات ستكون ذات أهمية بالغة في الحفاظ على ثقة المستثمر وصيانة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وخلق مساحة للسياسات المالية الآجلة المضادة للدورية (countercyclical fiscal policy)"[9]. في هذه التقارير كان "صندوق النقد الدولي يدعو باستمرار الى إلغاء الدعم على مراحل وإجراء إصلاحات لنظم التقاعد والصحة وتوسيع قاعدة الضريبة على القيمة المُضافة وإدخال ضريبة الملكية واستئناف عمليات الخصخصة وزيادة الشراكات العامة–الخاصة، باعتبار ذلك وسائل لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. ومن السخرية أنَّ هذه جاءت في زمن كانت فيه الشفافية والفساد مشكلات مهمة تواجه مصر[10]. وإنَّ مثل هذا السعي المستمر في اتِّباع سياسات غير مناسبة بالكامل على مدى سنوات، وعدم الاهتمام بالتحديات الضاغطة التي تواجه الناس في هذه البلدان، إنما يطرح أسئلة جوهرية حول دور "صندوق النقد الدولي" وغيره من المؤسسات المالية الدولية ذات الأجندات المماثلة في المرحلة الانتقالية في كلٍّ من مصر وتونس، من بين بلدان عربية أخرى.

8 IMF Public Information Notice (PIN) No. 10121/، September 1 2010، متوفر على الرابط التالي:
http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10121.htm

9 "… five years of reforms and prudent macroeconomic policies created the space needed to respond to the global financial crisis، and the supportive fiscal and monetary policies of the past year have been in line with staff's advice. The authorities (Egyptian authorities) remain committed to resuming fiscal consolidation broadly in keeping with past advice to address fiscal vulnerabilities . . . Such adjustments will be crucial to maintain investor confidence، preserve macroeconomic stability، and create scope for future countercyclical fiscal policy". International Monetary Fund (2010)، Arab Republic of Egypt: 2010 Article IV consultation، country report no. 1094/، Washington، April 2010. For more discussion of this report see: Bond، Patrick (2011)، "Neo–Liberal Threats to North Africa"، published by Review of African Political Economy، Vol. 38، No. 129، September 2011.

10 Corruption Perception Index; http://www.transparency.org

القسم الثاني

عرض عام للنصائح والتوجيهات في ما يتعلق بالسياسات العامة من قبل القوى والمؤسسات الدولية لـ "الربيع العربي"

بعد ثورتي شعبي مصر وتونس نشطت المؤسسات الدولية والقوى الغربية لتقديم رؤاها ومقترحاتها المتعلقة بالشراكات الاقتصادية، فضلاً عن آمالها وتوقعاتها من كِلا البلدين. فقد أُسبِغَت المساعدات دعمًا لثورتي الشعبين يرفدها استخدام متزايد للخطاب حول الانتقال إلى الديمقراطية والتصدي للمسائل الاجتماعية ومعالجة البطالة. ما يلي عبارة عن استعراض لبعض الإعلانات التي تطورت ضمن هذا السياق.

عملت مجموعتا "الثماني" و"العشرين" بنشاط على اتخاذ مواقف إعلانية حيال ثورتي مصر وتونس. قد اطلق على هاتين الثورتين، الى جانب انتفاضات في بلدان عربية أخرى، وبطريقة مبسطة لا تعكس الواقع المعقد والسياسي لهذه الثورات، مسمى "الربيع العربي" . وقد أوضحت كلتا المجموعتين أنَّ أيَّ مساعدة الى هذه الدول ستوجه عبر المؤسسات المالية الدولية والبنوك التنموية متعددة الأطراف. وكما جرى في أوائل شباط (فبراير) 2010 أعلنت بلدان "مجموعة العشرين" في بيان أصدرته إثر اجتماعها في باريس عن أنَّها "مستعدة لدعمِ مصر وتونس من خلال تدخلات في الوقت المناسب ومنسقة مع المؤسسات الدولية والبنوك التنموية متعددة الأطراف لمتابعة الإصلاحات بما فيه مصلحة الشعوب واستقرار الاقتصاد"
"Stand ready to support Egypt and Tunisia, with responses at the appropriate time well coordinated with the international institutions and the regional development banks to accompany reforms designed to the benefit of the whole population and the stabilization of their economies".[11]

وقد حظي «الربيع العربي» في اجتماع «مجموعة الثماني» المنعقد في مدينة «دوفيل»

11 http://www.bloomberg.com/news/201119-02-/g-20-country-ready-to-support-egypt-tunisia-after-revolts.html (visited October 25th) and http://english.ahram.org.eg/NewsContent/35955/12//Business/Economy/G-offers-Egypt,-Tunisia-help,-not-blessing.aspx (visited October 25th).

الفرنسية (أيار/ مايو 2011) باهتمام كبير[12]. وقد وعدت المُخرَجات بـ «شراكة دوفيل»، التي تتضمن «أجندة اقتصادية تروج على انها دعم ستمكِّن الحكومات الإصلاحية من تلبية حاجات شعوبها ومطامحها نحو نمو قوي وشامل ومساعدتها على تيسير نتيجة ديمقراطية وحرة من خلال المسارات السياسية القائمة»

"an economic agenda that will enable reforming governments to meet their populations' aspiration for strong, comprehensive growth and help facilitate a free and democratic outcome to the political processes" in addition to "sustaining social cohesion and macroeconomic stability"

هذا بالإضافة إلى دعم «إدامة تماسك اجتماعي واستقرار اقتصادي كلي» في المدى القريب ("sustaining social cohesion and macroeconomic stability"). في هذا الاطار، قدَّمت بلدان «مجموعة الثماني» رزمة من «اتفاقيات التجارة الحرة والاستثمارات الشاملة والعميقة» ("deep and comprehensive free trade agreements and investment") لترافق هذه الجهود. كما دعت بلدان المجموعة نفسها، أيضًا، صندوق النقد الدولي» والبنوك التنموية متعددة الأطراف الأخرى، وبصورة رئيسية «البنك الأوروبي للتنمية» (EIB)، و"البنك الأوروبي للتعمير والتنمية" (EBRD) و"البنك الدولي" لتقديم "الدعم... ولتقوية الحاكمية وإسناد بيئة الأعمال ومناخها" ("support … to strengthen governance and bolster the business climate."). وفي أيلول (سبتمبر) 2011، ارتفعت الشكوى من أنَّ القليل جدا من رزمة الدعم بقيمة مليار دولار التي وُعد بها في أيار (مايو) قد تحقَّق[13]. إلا أنَّ تونس ومصر قدمتا خططًا مفصَّلة تتعلق بسياساتهما الاقتصادية على المديين القريب والبعيد إلى قمة «مجموعة الثماني»[14].

12 دعا مؤتمر "دوفيل" إلى توسيع إقليمي ملائم للمدى الجغرافي لتفويض "البنك الأوروبي للتعمير والتنمية» (EBRD) بحيث يغطي بلدان المنطقة، كما دعا إلى إيجاد تسهيل مكرس للمرحلة الانتقالية، بما يسمح لعمليات البنك بالبدء بذلك في أقرب وقت. في هذا السياق، أعلنت "مجموعة الثماني" أن البنوك التنموية متعددة الأطراف يمكن أن تقدم ما يتجاوز 20 مليار دولار (12 مليار جنيه إسترليني) لمصر وتونس خلال الفترة 2011–2013. حمل إعلان "دوفيل" عنوان: "الالتزام المجدَّد بالحرية والديمقراطية". متوفر على الرابط التالي:
http://www.canadainternational.gc.ca/g8/summit–sommet/2011/g8deauvilledeclaration201127–05–.aspx?view=d

13 http://www.nytimes.com/201122/09//business/global/western–finance–bodies–face–challenges–in–funding–arab–spring–countries.html?pagewanted=all & http://english.ahram.org.eg/NewsContent/320933/12//Business/Economy/Egypt–still–waiting–for–international–finance.aspx

14 انعقدت قمة "مجموعة الثماني" في مرسيليا بفرنسا خلال أيلول (سبتمبر) 2011. أنظر الرابط التالي:
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/320933/12//Business/Economy/Egypt-still-waiting-for-international-finance.aspx

الولايات المتحدة الأميركيَّة

قام رسميون أميركيون وأوروبيون بزيارات متعددة إلى المنطقة بعد ثورتي تونس ومصر. على سبيل المثال، في آذار (مارس) 2011، زارت وزيرة الخارجية الأميركية تونس حيث ناقشت مسائل تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، فيما كانت التظاهرات المستنكرة للزيارة تجوب شوارع تونس معتبرة الزيارة تدخُّلاً أميركيًّا في ثورة الشعب التونسي[15]. في أواخر أيلول (سبتمبر) 2011، وقَّعت تونس والولايات المتحدة «الشراكة السياسية والاقتصادية»، التي قدَّمتها وزيرة الخارجية الأميركية بوصفها «أساسًا للعلاقات بين بلدينا التي ستكون داعم لحاجات الشعب التونسي في المدى القريب كما مطامحه الاقتصادية بعيدة المدى»[16]

"the foundation for our (the two countries') relationship that will not only support the short–term needs of the Tunisian people، but also their long–term economic aspirations".

حدث ذلك قبل أن تحظى الحكومة المنتخبة بفرصة إجراء حوار وطني يتناول الأولويات الاقتصادية والتوجُّهات السياسية التي ستتبنَّاها البلاد. وعلى نحو مماثل، أعلنت الولايات المتحدة على لسان سفيرتها إلى مصر عن رؤيتها لنوع الدعم الاقتصادي لمصر. وقد شدَّدت السفيرة على أهمية علاقات التجارة الحرة بين البلدين، آملة بأنَّ الطرفين سيتوصلان قريبًا إلى عقد اتفاقية تجارة حرة في ما بينهما، ومؤكدة «أننا [مصر ونحن] نريد التحرك سريعًا نحو العمل على بناء تكتلات خاصة لتجارة أكثر حرية، ليس فقط مع الولايات المتحدة، بل أيضًا مع البلدان المجاورة لمصر»

"we [Egypt and the US] want to move quickly to work on the specific building blocks for freer trade، not only with the US but also with [Egypt's] neighboring countries."[17]

الاتحاد الأوروبي

كان الاتحاد الأوروبي، أيضًا، نشِطًا جدًّا، كالولايات المتحدة، في ما يتعلق بموقفه ومطامحه

15 "Hillary Clinton visits Tunisia to press for reform" by John Thomen (Mar 18, 2011), available at:
http://www.thenational.ae/news/worldwide/middle-east/hillary-clinton-visits-tunisia-to-press-for-reform (visited October 25, 2011).

16 Remarks by Hillary Rodham Clinton, US Secretary of State, New York (September 22, 2011), available at: http://www.state.gov/secretary/rm/2011173785/09/.htm

17 The Egyptian Gazette: http://213.158.162.45/~egyptian/index.php?action=news&id=21097&title=US%20to%20support%20Egypt%27s%20reforms,%20economy -- visited October 25, 2011.

حيال «الربيع العربي». فقد قامت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن بعدة زيارات إلى تونس ابتداءً من أول شباط (فبراير) 2011[18]. فيما بعد، أعلن الاتحاد الأوروبي إنشاء فريق مهام للاتحاد الأوروبي–تونس (EU–Tunisia Task Force) يركِّز على المبادرات الرامية إلى دفع الانتعاش الاقتصادي[19]. كما زارت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن تونس خلال أيلول (سبتمبر) 2011[20] في مهمة تحت عنوان: "تعزيز النمو والاستثمار وفرص العمل"، حيث كان ممثلو القطاع الخاص التونسيون والأوروبيون جزءًا أساسيا من المناقشات[21]. وقد أقر "فريق المهام" المذكور في أول اجتماع عقده بدء المفاوضات الآيلة إلى تحرير التجارة في الزراعة وإطلاق "اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة" ('Deep and Comprehensive FTA')، فضلاً عن موافقته على برامج مالية ومساعدات أخرى[22]. كما وسَّع الاتحاد الأوروبي تفويض أكبر مؤسستين ماليتين، ألا وهما «بنك الاستثمار الأوروبي» (EIB) و"البنك الأوروبي للتعمير والتنمية" (EBRD) في كلٍّ من تونس ومصر. جرى ذلك من دون تقويم للتدخلات السابقة لـ "بنك الاستثمار الأوروبي" في المنطقة وتداعياتها على العمليات التنموية، ومن دون تقويم مسبق للنتائج المتوقعة على المستوى التنموي من تدخلات "البنك الأوروبي للتعمير والتنمية". على سبيل المثال، فيما أعلن هذا البنك عن القيام بدراسة تقييمية لـ "إطار العمل" لكلٍّ من مصر وتونس "Critical Assessment of the Sub–Sovereign Financial Framework"، فإنَّ هذه التقويمات لم تأخذ في اعتبارها تقويم القيمة المضافة من حيث خفض الفقر وتوليد العمالة واحترام العمليات الديمقراطية، بالرغم من ان هذه الاهداف كلها تنعكس في بيان مهمة البنك أصلاً[23].

18 http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/119433.pdf
http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/11151/; http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/122731.pdf

19 لمزيد من المعلومات عن اجتماع "فريق المهام" الأول خلال أيلول (سبتمبر) 2011، زر الرابط التالي:
http://europa.eu/eucalendar/event/id/256064–first–session–of–the–eutunisia–task–force/mode/standalone

20 http://www.ebrd.com/pages/workingwithus/procurement/notices/csu/34403.shtml

21 http://www.tunisia–live.net/201128/09//catherine–ashton–visits–tunisia/

22 "EU: New Tunisia is example for entire region" (29 September 2011) available at: http://en.trend.az/regions/met/arabicr/1938365.html

23 بيان مهمة "البنك الأوروبي للتعمير والتنمية": "... نحن نهدف إلى تعزيز اقتصاد السوق الذي يعمل على نحو جيد – أي حيث الأعمال تتنافس وحيث يُشجَّع الابتكار وحيث تعكس مداخيل الأسر ارتفاع العمالة والإنتاجية، وحيث تعكس الظروف البيئية والاجتماعية حاجات الناس". متوفر على الرابط التالي:
http://www.ebrd.com/pages/about/what/mission.shtml

تزامنًا، أوضح رسميو الاتحاد الأوروبي أنه (أي الاتحاد) يدرك أنَّ اسس السياسة الاقتصادية المتفق عليها مع الأنظمة السابقة لا يشوبها خلل، ولكنها بحاجة إلى أن تُتَّبع وتُعمَّق. وفي خلال إعلان رئيس المفوضية الأوروبية السيد «جوزيه مانويل باروسو» عن أن الاتحاد الأوروبي سيؤمن دعما بقيمة 1،24 مليار يورو بالإضافة إلى الدعم المرتقب بقيمة 5،7 مليار يورو لجيرانه الجنوبيين والشرقيين، أكد رئيس المفوضية الأوروبية أنَّ المساعدة لن تكون كافية كي تستجيب للتحديات الاقتصادية–الاجتماعية في منطقة جوار الاتحاد الأوروبي مضيفا «إننا (الاتحاد الأوروبي) نحتاج إلى القيام بالكثير من أجل تزخيم النمو والوظائف...، بالتالي الدفع في اتجاه اتفاقيات تجارة حرة أسرع وامتيازات استهدافية وادوات استثمارية جديدة» "we (the EU) need to do more to boost growth and jobs… push(ing) for faster free trade agreements، targeted concessions and smart investment facilities".

كما أشار مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي (الاثنين الواقع فيه 26 أيلول/ سبتمبر، بروكسيل) إلى تسريع عدد من المفاوضات الجارية والإعداد لمناطق تجارة حرة «عميقة وشاملة»، ستكون بمثابة أساس سيدعم الاتحاد الأوروبي من خلاله الانتقال الديمقراطي والاقتصادي للبلدان المتوسطية[24].

صندوق النقد الدولي

كان «صندوق النقد الدولي» سريعًا في عرضه خدماته للمساعدة على تطوير «الاستراتيجية الاقتصادية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وترجمتها إلى أجندة مكلفة على مدى عدة سنوات وتتناول كل قطاع على حدة، ضمن إطار عمل اقتصادي كلي متوسط المدى» "the economic strategy of the MENA countries and translating it into a costed multi-year sector by-sector development agenda, embedded in a medium-term macroeconomic framework".[25]

بيد أنَّ دور «صندوق النقد الدولي» والعواقب السلبية المحتملة لسياسته المشروطة

24 ستشمل الخطوات التي قرَّرها مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي إطلاق المفاوضات مع بلدان منفردة حالما تُحقَّق الشروط الاقتصادية والسياسية (بما في ذلك وصول السلع الزراعية إلى السوق، واعتماد خدمات السلع الصناعية وقبولها وقواعد المنشأ الاستثمارية التفضيلية الأورو–متوسطية، والطموح إلى تأمين أفق لتكامل متقدم مع سوق الاتحاد الأوروبي المنفرد. ويُتوقَّع من مفوضيَّة الاتحاد الأوروبي أن تقدِّم في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 مسودات تفويضية للتفاوض على مناطق التجارة الحرة العميقة والشاملة مع مصر والأردن والمغرب وتونس.

25 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (p.3). Paper presented to the G8 Summit, Deauville, France, 27 May 2011.

المرتبطة بأي قرض قد يمنحه كانت موضع نقاشات رسمية وشعبية حادة في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بقرض كان معروضا على مصر. فبعد رفض قرض من «صندوق النقد الدولي» في حزيران (يونيو) 2011، وبعد أشهر قليلة من ذلك، أعادَ وزير المالية المصري إطلاق المفاوضات مع الصندوق بشأن قرض تبلغ قيمته 3،2 مليار دولار[26].

وقد ركَّز «صندوق النقد الدولي»، مع «البنك الدولي»، في موقفيهما بعد الثورتين على اظهار العيوب التي اعتورت النموذج الاقتصادي الذي روَّجا له خلال النظامين البائدين باعتباره كان ينبع من الحالة القمعية الغير ديمقراطية، وليس باعتبار هذا النموذج الاقتصادي فاشلاً في حد ذاته[27]. ولتلك الغايات، فقد لاحظ صندوق النقد الدولي أنَّ «أحد أسباب الانتفاضات الأخيرة كان الاستياء من النظم السياسية والاقتصادية والسخط عليها، إذ نُظِرَ إليها باعتبارها تحقق منفعة لفئة صغيرة تتمتع بالامتيازات، وأنها إذ تطبِّق الإصلاحات فإنَّها تعود بالنفع والمكاسب على شريحة ضئيلة ومحدودة من السكان»

"one reason for the recent uprisings was discontent with political and economic systems that were perceived to be rigged to benefit a privileged few، and to result in gains from reforms being largely captured by a small segment of the population".[28]

وبالتالي، فقد تمحورت توصياته حول نقاط من شأنها تعزيز الخيارات الاقتصادية التي روَّج لها في عهود الأنظمة السابقة، وفي الآن نفسه تجنُّب مناقشة عدم ملاءمة مثل تلك الخيارات بالنسبة إلى التحديات التنموية التي تواجهها البلدان العربية.

وفي تمهيد تقريره الذي صدر تحت عنوان: «التحول الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الوفاء بوعد الازدهار المُتَشارَك»، والذي قُدِّم إلى قمَّة «مجموعة الثماني» (أيار/ مايو 2011)، ركَّز الصندوق على الحاجة إلى «زيادة كبيرة في خُطى النمو الاقتصادي» عقبها بدعوة إلى "substantial increase in the pace of economic growth"

26 http://www.reuters.com/article/201105/10//us-egypt-financing-idUSTRE7943HK20111005
Egypt considering IMF deal rejected in June (Wed Oct 05 2011).

27 World Bank (May 2011), "Towards A New Partnership for Inclusive Growth in the Middle East and North Africa (MENA) Region" (p.1)
وقد ورد فيه ما يلي: "بدأت الإصلاحات الاقتصادية في عدة بلدان خلال العقد الفائت. ولكن في سياق تدهور شرعية الدولة كانت الإصلاحات جزئيَّة تمامًا، فلم تحدث تغييرًا فعليًّا، وذلك بسبب مستويات المشاركة السياسية المتدنية والزبائنية والشعور الطاغي بالفساد والسرقات والمساءلة الضئيلة، الأمر الذي جعلها تنعكس زيادةً في اللامساواة وانتفاع النخبة المتصلة سياسيًّا بالنظام".

28 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (p.8). Paper presented to the G8 Summit, Deauville, France, 27 May 2011.

اعتماد «سياسات تدعم بيئة تمكينية للقطاع الخاص» policies that support an» enabling environment for the private sector"، والتركيز على «حاجات الاستقرار الاقتصادي الكلي» macroeconomic stability needs"[29]». وقد واصل[30] «صندوق النقد الدولي» التشديد على الحاجة إلى إعادة النظر في دور القطاع العام وتوفير فسحة أمام قطاع خاص يتَّسم بالحيوية (بما في ذلك مقاربة أكثر تجارية حيال الأنشطة العامة، كتطوير المقاربة التنافسية على عقود في مجالات الخدمات الاساسية لمصلحة القطاع الخاص)[31]. كما تشمل توصيات التقرير، أيضًا، دعوات لتحسين مناخ الأعمال أكثر (بالتركيز على تعزيز أكبر لمناطق الاستثمار، حيث يعفى المستثمرين من الرقابة ويتمتعوم بضريبة أقل، فضلاً عن تقوية حقوقهم[32])، وتحسين النظم المالية من خلال بلوغ وانتشار أكبر (بالتركيز على عملية تحرير المُدخَلات – liberalization of entry – وإعادة تقويم البنوك المركزية)[33]، وتعزيز الاندماج التجاري (بالتركيز على مزيد من تحرير التجارة في الخدمات، وتحرير التدفقات الرأسمالية والاستثمارات، وحرية حركة العمال، وحرية التأسيس، واعادة ضبط الاطار الناظم –regulatory convergence – في مجالات تتعلق بسياسة التنافس على سبيل المثال، والتجارة ونظم الاستثمار، والمشتريات الحكومية...[34])، تحرير التشريعات المتعلقة بأسواق العمل (مثل تقليص الحمايات المتوفرة للعاملين وفق التشريعات الراعية لأسواق العمل) (Relaxing labor laws). كما يشدِّد الصندوق، تاليًا، على أهمية بناء مؤسسات فعالة وشفافة بالتركيز على إعادة النظر في أطر العمل القانونية والتشريعية لحقوق الملكية، وكذلك لآليات التنافس والإفلاس[35]. ويواصل «صندوق النقد الدولي» بالتحذير من الإنفاق

29 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (Executive Summary). Paper presented to the G8 Summit, Deauville, France, 27 May 2011.

30 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (p.8). Paper presented to the G8 Summit, Deauville, France, 27 May 2011.

31 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (p.11). Paper presented to the G8 Summit, Deauville, France, 27 May 2011.

32 Ibid. (IMF 2011).

33 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (p.12).

يقول التقرير: "إنَّ مجالات العمل تشمل تقوية البنية التحتية المالية (أي المعلومات المتعلقة بالقروض وبحقوق المُقرض)؛ وتعزيز التنافس بإزالة الحواجز أمام الدخول والمشاركة وتقليص مجالات المراقبة أمام العروض الكبيرة والإقراض وإعادة تقويم دور بنوك الدولة؛ وتطوير نظام مالي غير مصرفي؛ وتعميق الدين المحلي وأسواق الأسهم لتأمين مصادر بديلة للتمويل".

34 International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" (p.12 and 13). Paper presented to the G8 Summit, Deauville, France, 27 May 2011.

35 Ibid.; IMF 2011 (p. 14).

الإضافي على الأغراض الاجتماعية[36]، كما يوصي الحكومات بالتركيز على «آليات حماية اجتماعية أفضل استهدافًا»[37]، كالتحويلات النقدية وغيرها من أشكال دعم الدخل الأخرى.

ومن الجلي أنَّ «صندوق النقد الدولي» كان سريعا في اعادة تقديم الخطاب والمقاربة نفسها بعد اندلاع الثورتين في مصر وتونس، مع الاشارة اكثر الى السياسات الاجتماعية، والتنمية الشاملة التي تفيد الفقراء. وبالفعل، يتبيَّن من استعراض نصيحة «صندوق النقد الدولي» السياسية إلى المنطقة أنَّ وراء بعض الاشارات الخطابية في بيانات الصندوق وإعلاناته الى العامل الاجتماعي والتنموي، يبدو القليل من الاختلاف فيما بين طروحات البنك الى الحكومات العربية وشعوبها اليوم وبين ما كان يقدم الى الانظمة السابقة[38]. وهذا النوع من «إعادة التغليف الخطابي» ليست بالجديد من قبل المؤسسات الدوليَّة. وعلى نحو مماثل، وفي ظل الأزمة العالمية، أعاد «صندوق النقد الدولي» تقديم نفسه على أنه مؤسسة يمكنها التعامل مع الازمة، وقد تبنى، على مدى سنوات، لغة بيئية ومحابية للفقراء، تغليفًا لنصائحه السياسية التقليدية التي يروِّج لها.

البنك الدولي

يملك «البنك الدولي» محفظة مالية جارية تُقدَّر بـ 3،8 مليار دولار قروضًا موافَقٌ عليها لمصر. بعد الثورة المصريَّة، استهلَّ البنك مناقشات مع المسؤولين في مصر (الجارية منذ أيلول/ سبتمبر 2011) تتناول مبلغ دعم إضافيًّا قدره 4،5 مليار دولار للفترة 2012–2013. وهذا يشمل ملياري دولار في سياسة الإقراض التنموية (Development Policy Lending)

36 IMF (2011); "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity" p. 7.

يقول التقرير: "ضمن فسحة مالية محدودة، يجابه مستورد النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديًّا مباشرًا بالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي مع بناء التماسك الاجتماعي. فالإنفاق الإضافي في المدى القريب أمر مفهوم وضروري لتعزيز هذا التماسك. إلا أنَّ مستوردي النفط لا يستطيعون تحمل استمرار المالية العامة، كي تمكنوا في المدى البعيد من اتِّباع أجندة النمو الجديدة الشاملة. فهم سيحتاجون، عندئذ، وجزئيًّا، إلى مُوَازَنة بعض التكاليف الإضافية للإعانات المرتفعة وغيرها من الإجراءات الداعمة الأخرى، وذلك عبر تخفيضات تُجرى في أماكن أخرى من الاقتصاد. في هذا الصدد، سيكونون بحاجة إلى تجنُّب اعتماد إجراءات من شأنها أن ترفع الإنفاق على أساس دائم. وللحفاظ على ثقة السوق والحؤول دون حدوث المزيد من تصاعد تكاليف التمويل، ينبغي على الحكومات أن تضع خططًا موثوقة مفصَّلة تشمل إجراءات طارئة، و"حتَّى تبدأ الإصلاحات تؤتي ثمارها المشتركة على الجميع، فإنَّ المطالب الشعبية بإنفاقات إضافية مع متطلَّبات الاستثمار المرتبطة بالأجندات الإصلاحية، ستنضاف إلى جملة الضغوط المالية. إنَّ لدى مصدِّري النفط ما يكفي من الموارد لإجراء الاستثمار والاستجابة لمثل تلك الضغوط. أمَّا مستوردو النفط فمقيَّدون أكثر بالحاجة إلى المحافظة على الاستدامة المالية والخارجية الآمنة، وهذه ضمانتهم كشرط مسبق لتنفيذ أجنداتهم المتعلقة بتأمين فرص العمل على المدى البعيد".

37 Ibid. IMF 2011 (p. 13).

38 Bond, Patrick (2011), "Neo-Liberal Threats to North Africa", published by Review of African Political Economy, Vol. 38, No. 129, September 2011.

مع تركيز على إصلاحات الحكم وتوليد العمالة[39]. علاوة على ذلك، أعلن «البنك الدولي» دعمه لصندوق تمويل البنية التحتية العربية (Arab infrastructure fund) بمليار دولار، وبه ستموَّل منشأة مالية ترمي إلى التركيز على البنية التحتيَّة الإقليمية والشراكات العامة–الخاصة (public–private partnerships) عبر البلدان العربية[40]. أمَّا بالنسبة إلى تونس، فقد وافق "البنك الدولي"، في حزيران (يونيو) 2011، على مبلغ 500 مليون دولار كقرض مندرج تحت الية "إقراض سياسة التنمية" (Development Policy Lending). وينقسِّم القرض بين عدة قطاعات، بما فيها الخدمات الاجتماعية (30%)، وقطاع الإدارة العامة (20%)، والقانون والعدل (20%)، والنشاط المصرفي (20%)، والصحة (10%)[41].

يشمل «إقراض السياسة التنموية» أن يقدم «البنك الدولي» مساعدة مالية لدعم إنجاز جملة من النتائج التنموية عبر برامج متوسطة المدى لتغيير في سياسات ومؤسسات معينة. ويدعي «البنك الدولي» أنَّ هذه الإصلاحات السياسية «متفقٌ عليها» مع البلدان المتلقِّية، «وهي تنسجم مع سياسات البلد الاقتصادية والقطاعية»[42]. كما يدَّعي «البنك»، أيضًا، أنَّ عددًا من شروط السياسة الاقتصادية المرتبطة بالتمويل التنموي قد الغيت منذ إعادة النظر في المشروطية التي يفرضها البنك والتي تمت في العام 2005[43]. بيد أنَّ الدراسات بيَّنت

39 المصدر: موقع "البنك الدولي" الإلكتروني:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/0,,a:b~contentMDK:22946182~pagePK:146736~piPK:146830~theSitePK:256299,00.html
(by: Shamshad Akhtar, Vice President of the Middle East and North Africa Region, World Bank, June 2011).

40 المصدر:
http://www.infrastructureinvestor.com/article.aspx?article=60472;
بالإضافة إلى "البنك"، يدعم هذا التمويل أيضًا "مؤسسة التمويل الدولي (IFC) و"البنك الإسلامي للتنمية".

41 World Bank ; Program Information Document (29 April, 2011), Report No.: AB6555;
متوفر على الرابطين التاليين:
http://www-wds.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64193027&piPK=64187937&theSitePK=523679&menuPK=64187510&searchMenuPK=64187283&siteName=WDS&entityID=000001843_20110601141936
و: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:23018433~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html

42 المصدر: البنك الدولي
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/PROJECTS/0,,contentMDK:20120732~menuPK:268725~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:40941,00.html

43 Honkaniemi, Nora (2010), "World Bank crisis-lending contravenes Eurodad responsible lending principles" (26 August 2010).
متوفر على الرابط التالي:
http://www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=326&item=4221

أن المشروطية على السياسات العامة ما تزال مرتفعة، بل إنها ترتفع في مجالات معيَّنة[44]. وحتَّى تقرير «البنك الدولي» الصادر تحت عنوان: «مراجعة إقراض السياسة التنموية» ("Development Policy Lending Retrospective")، الذي يُجري تقويمًا منهجيًّا لسياسة الإقراض[45]، يُقرُّ أنَّ هناك مجالاتٍ لم تشهد تقدُّمًا أو كان التقدم فيها محدودًا، بما في ذلك أنَّ «الأفاق المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي غالبًا ما كانت تركِّز على المدى القريب وتميل نحو تغييب النظرة بعيدة المدى»

"macroeconomic horizons are frequently focused on the short–term and tend to neglect the long–term growth outlook".

كما يلاحظ التقرير، أيضًا، أنَّ نتائج عمليات التشاور ليست دائمًا موثَّقة في وثائق البرنامج، ومن غير الواضح إلى أيِّ مدى يتم الاخذ بالتوصيات التي يطرحها المشاركون في هذه التشاورات عند اتخاذ قرار ما في البرنامج؛ فيما لا ترجع عمليات التطبيق، في العديد من الحالات، إلى أية تحليل يقارب الاثار على الفقر وتحليل للأثر الاجتماعي[46].

علاوةً على ذلك، بيَّن بحث أجرته شبكة المجتمع المدني «يورودداد» (Eurodad) أنَّ 57 شرطًا أرفقت بثلاثة قروض منحت لدولة غانا في عام 2009، منها 12 شرطًا لم تُضمَّن بوضوح في اتفاقيات القروض، بل استُند إليها في رسالة "سياسة التنمية" (Letter of Development Policy) التي وضعتها حكومة غانا[47]. ومثل هذه الممارسة تحد من الشفافية وتحول دون توفير الفرص المعلومات للمعنيين الوطنيين ليضطلعوا بدورهم في

44 Eurodad (2006), "The World Bank Development Policy Lending retrospective: looking backwards or going forward?".

متوفر على الرابط التالي:

http://www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=326

45 World Bank (2006), "Development Policy Lending Retrospective"; Operations Policy and Country Services.

يذكر التقرير الغرض، فيقول "تستجيب استعادة إقراض السياسة التنموية لطلب نواب IDA كأساس لإعداد إطار عمل لتقويم جاهزية البلدان للاستفادة المنتجة من عمليات السياسة التنموية، وفقًا لمراجعة IDA 14 الفصلية. كما توفر الاستعادة، أيضًا، تقريرًا عن التقدم المحقَّق حول تنفيذ مبادئ الممارسة الفضلى على الشروط، ويضع في السياق "مراجعة شروط البنك الدولي" لعام 2005، وفق طلب نواب IDA والمجلس" (أنظر ملخص التقرير التنفيذي).

46 Ibid. World Bank 2006.

متوفر على الرابط التالي:

http://www–wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/20060/20060714104555_000012009/14/7/Rendered/PDF/367720rev0pdf.pdf

47 Honkaniemi، Nora (2010)، "World Bank crisis–lending contravenes Eurodad responsible lending principles" 26 August 2010.

متوفر على الرابط التالي:

http://www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=326&item=4221

تحديد إصلاحات السياسة التي تُجريها حكوماتهم ومراقبتها. إنَّ الشروط الموضوعة غالبًا ما تركِّز على خفض العجز وتعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص (عامة –خاصة) (public–private partnerships) معيَنة، مع التركيز على قطاع الطَّاقة. وبالتالي، تخلص هذه الشروط إلى دفع الحكومات إلى تأجيل أو إيقاف الاستثمارات في عدد من القطاعات العامة، وهي استثمارات بالغة الأهمية للنمو والتنمية على المدى البعيد، والتعزيز المفرط للاستثمارات في قطاعات معيَّنة حيث تُهمِّش مُخرَجات التنمية والمساواة، وخصوصًا عندما يكون هناك مصلحة للقطاع الخاص تتركَّز فقط على استعادة التكاليف وتحقيق الأرباح.

إنَّ هذا النوع من الممارسات قد يرهق كاهل العمليات السياسية في مصر وتونس، ويغلق المجال أمام إعادة التفكير الديمقراطي والتمثيلي والتشاركي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الرؤى على المستوى الوطني. وبالفعل، فقد شدَّد "البنك الدولي" على أهميَّة الحفاظ على دعم السياسة الاجتماعية ضمن حدود مالية ضيقة؛ إذ حذَّر من توسيع الحماية الاجتماعية ومعالجة الحد الأدنى للأجور وتعويضات البطالة، فيما هو يدعو الى تعزيز العمالة قصيرة المدى في مجال الاشغال العامة (public works)، باعتبار ذلك سياسات عمالة أكثر فعالية[48]. إنَّ نصائح كهذه تمثِّل خطرًا بحرف السياسة الاقتصادية نحو التركيز فقط على استقرار الاقتصادي الكلي التي يضعها "البنك الدولي" في رأس أولوياته، إلا أنها ليست داعمة بالضرورة للأهداف التنموية التي يطمح إليها شعبا مصر وتونس[49].

48 World Bank (2011)، Middle East and North Africa region: regional economic update – "Facing Challenges and Opportunities" (p.12).

متوفر على الرابط التالي:

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/MENAFacingChallengestextjuly13.pdf

ورد في التقرير ما يلي: "مع رغبة الحكومات في تقليص البطالة والتخفيف من أعباء أسعار السلع المرتفعة، اتَّسعت الحماية الاجتماعية بسرعة في المنطقة. وفي حين أنَّ بعض الإجراءات هي إجراءات مرغوبة، وخصوصًا تلك التي رمت إلى حماية الفئات الأكثر تعرُّضًا، فإنَّ ثمة خطرًا من أنَّ العديد من هذه السياسات يتَّسم بالاتساع وسيكون مكلفًا. وعلى وجه التحديد، إنَّ توسيع العمالة في القطاع العام مكلف ويصعب عكسه. أمَّا سياسات العمالة الأكثر فعالية فهي على الأرجح التي تنخرط في عمالة قصيرة الأمد في الأعمال العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ رفع الحد الأدنى للأجور وأجور القطاع العام، و/أو تعويضات البطالة، كما كان يجري خلال الأعوام القليلة السابقة، فمن المرجَّح أن تُخفِّض توازن العمالة في غياب تغييرات أخرى. فإلى الحد الذي يُدعم عنده الوقود، سيولِّد هذا تشوُّهًا، كما سيوجه الموارد نحو صناعات تعتمد على الوقود بكثافة وتميل إلى أن تكون مكثِّفة الرأسمال"؛ اعتمد هذا النص:

Patrick Bond in "Neo–Liberal Threats to North Africa".

49 أنظر رأي محمود الخفيف على الرابط التالي:

http://www.rosaonline.net/Weekly/News.asp?id=117800

القسم الثالث

مخاطر ماثلة في وجه ثورات الشعوب في المنطقة العربية

أضحى واضحًا من العرض الذي أجريناه أعلاه للنصائح المتعلقة بالسياسات العامة التي عبَّرت عنها القوى العالمية والمؤسسات المالية الدولية لمصر وتونس، أن هذه القوى تستخدم ثورتي تونس ومصر كفرص لاعادة تدوير السياسات الاقتصادية والوصفات التقليدية التي لاطالما روجت لها على انها حل لمطالب الشعوب بالتغيير. ضمن هذا السياق، تُستخدَم المساعدات كأداةً للحد من زخم الثورتين وحرفهما عن مسارهما نحو أهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية[50]. وفي مناقشة ذلك، يرى "آدم هنية" أنَّ "الإفراط في مبادرات المساعدات والاستثمار التي تعد بها المؤسسات المالية العالمية والإقليمية والقوى الغربية هو أمر مصمَّم، في الحقيقة، لتعزيز وضمان سلطة الطبقة المهيمنة في مصر، في وجه التعبئة الشعبية القائمة في أوساط الشعب ظاهريًّا، تأتي هذه المساعدات على انها دعم يُقصد به تعزيز إجراءات من مثل "توليد العمالة" و"توسيع البنية التحتية"، وهما إجراءان يحظيان بالثناء والإطراء، بيد أنَّ هذه المساعادات تمهد، في الواقع، لترويج سياسات تقليدية مثل سياسات الخصخصة وتقليص الرقابة والنظم بما يؤدي إلى مزيد من الانفتاح على الاستثمارات والتجارة الأجنبيتين".[51]

"the plethora of aid and investment initiatives now being promised by global and regional financial institutions and by leading Western powers is designed, in fact, to consolidate and reinforce the power of Egypt's dominant class in the face of ongoing popular mobilizations. Ostensibly, this external assistance is meant to promote such laudable

50 أنظر البيان الصادر عن 76 مجموعة مجتمع مدني من المنطقة العربية تحت عنوان: "نداء منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية والمجموعات الدولية ضد حرف مسار أهداف الثورات بالعدالة الإقتصادية والاجتماعية عبر الشروط التي يفرضها كل من "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" و"بنك الاستثمار الأوروبي" و"البنك الأوروبي للتعمير والتنمية" (حزيران/ يونيو 2011). متوفر على الرابط التالي:
http://www.annd.org/userfiles/file/latestnews/Statement-EN.pdf

51 Adam Hnieh (July 2011)، "Egypt's 'Orderly Economic Transition': Accelerated Structural Adjustment under a Democratic Veneer?"; Department of Development Studies، SOAS.

measures as ‘employment creation’ and ‘infrastructure expansion’ but such measures are premised, in reality, upon the classic adjustment policies of privatization, deregulation and greater openness to foreign investment and trade”.

ومن الواضح أنَّ الاتحاد الأوروبي يحاول حماية وتعميق أجندة تجارية واستثمارية مصمَّمة لتحقيق مصالحه العامة، بالرغم من أنه ثبت عدم صلاحيتها للاستجابة الى حاجات التنموية للدول الشريكة للاتحاد[52]. علاوة على ذلك، تحاول إدارة الولايات المتحدة ومسؤوليها، أكانوا ديمقراطيين أم جمهوريين، تثبيت الصفقات الاقتصادية والتجارية والعسكرية، التي طورتها على مدى السنوات الماضية بصلاتها الوثيقة مع الانظمة السابقة. وإنَّ مقاربة كهذه يمكن أن تطغى، فعلاً، على التحول الديمقراطي الوطني إذا ما استمرت أو عُمِّقت في مصر وتونس، فضلاً عن البلدان العربية الأخرى.

علاوةً على ذلك، ثمَّة ميل واضح إلى إعادة تغليف النصائح الاقتصادية التقليدية من خلال ربطهابمقولتي التماسك الاجتماعي وتوليد العمالة. وهذا ينعكس في تقارير المؤسسات المالية الدولية التي تدق ناقوس الخطر ممَّا سيصيب استقرار الاقتصادي الكلي، وتحذِّر من توسيع السياسات المالية والإنفاق لأغراض اجتماعية، فيما تشير الى رُزَم القروض السخية الجاهزة لهذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ ثمة اتجاهًا لتبرير العيوب التي اعتورت النصائح السياسية الاقتصادية التي قدمت للانظمة السابقة على أنها نتيجة ضعف الحاكمية، وليست فاشلة في حد ذاتها كسياسة اقتصادية. وهذا يمثل محاولة لإعادة ترويج للمقاربة النيوليبرالية التي تفترض وجود روابط قوية بين التحرير الاقتصادي وبين التحول الديمقراطي[53]. علاوة على ذلك، بالتركيز على مسائل الحاكمية فقط، ثمَّة ميل نحو

52 **أنظر: مواقف مجموعات المجتمع المدني حيال أجندة سياسة الاتحاد الأوروبي. متوفر على الرابطين التاليين:**
http://www.annd.org/userfiles/file/latestnews/Arab%20NGO%20Network%20for%20Development_submission_trade%20and%20development_Sept%202011.pdf
و: http://www.annd.org/userfiles/file/latestnews/Brussels%20Declaration.pdf
وإنظر، أيضًا: “Global Europe; Competing in the World” الذي يقدم برنامجًا طموحًا لتنافسية الاتحاد الأوروبي وأعماله، وهو يشدد على الأسواق المفتوحة. متوفر على الرابط التالي:
http://europa.eu/legislation_summaries/external_trade/r11022_en.htm

53 **تدعي هذه المقاربة أنه باتخاذ تشريعات ملائمة للتنافسية والاستثمار وحل النزاعات، إلخ...، سيلعب المعنيون الاقتصاديون الجدد دورًا أكبر في الاقتصاد الوطني. ووفق هذا الذريعة، يُقدَّم تحرير التجارة الدولية بوصفه أداةً ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في ما وراء الحدود، بما يحقق سلامًا أكثر للعالم. أنظر:**
Daniel Griswold (2007)، “Trade، Democracy and Peace: The Virtuous Cycle،” (April 20)،
http://www.cato.org/pub_display.php?pub_id=10712
والجدير بالملاحظة أنَّ إدارة بوش دعت في عام 2011 إلى دمقرطة المنطقة العربية من خلال تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة البينية.

الحؤول دون مناقشة إعادة تأسيس دور الدولة وإدارتها في قيادة سياسة تنموية وطنية. كما ان هذه المقاربات قد تمثِّل، أيضًا، خطوات نحو كبح الثورة ووضعها ضمن حدود معيَّنة، بإقناع الحكومات أن الخيار الوحيد المتاح لهم على الجبهة الاقتصادية هو إعادة الاستقرار إلى النماذج الاقتصادية التي طبقت سابقا، بدلاً من إعادة تصميم الخيارات الاقتصادية ديمقراطيًّا ورعاية وتطوير السياسات التنموية على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، فإنَّ التشديد المفرط على تسويق ثورتي تونس ومصر باعتبارهما ثورتين حدثتا بفضل عجائب تقانات الاتصال هي محاولة لتقديم القوى التي كانت جزء من صنع الثورات على انها لا تحمل اجندة سياسية للتغيير. وهذا الاتجاه كان واضحًا من خلال التركيز المفرط في تحليل هذه الثورات على دور تقانات المعلومات في تنظيم الناس حول الثورة، فيما همَّش النضال السياسي الحقيقي للجماهير المنظمة وغير المنظمة في مجموعات العمال والمجموعات النسائية والنقابات ومختلف هيئات المجتمع المدني. وبالتالي، تطرح هذه خطر تقديم الأهداف من الثورات على انها خالية من مطالب التغيير في السياسة والمبادئ الإيديولوجية التي تحدد الوقائع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

على الإجمال، يبدو هذا السياق محاولة واضحة للتأسيس لآليات جديدة لتعزيز قمع الشعوب اقتصاديًّا ولقمع الحقوق والمطالب الاجتماعية، وهي آليات استُخدمت في السابق بالتعاون الكامل وغير المشروط مع الانظمة المستبدة في كلٍّ من تونس ومصر.

ملاحظات ختاميَّة

رعت ثورتا تونس ومصر عملياتٍ من اعادة التفكير والتأسيس لنظم جديدة في الحكم السياسي. وثمَّة معنيون متنوعون يشكِّلون جزءًا من هذا السجال، بمن فيهم أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدنية ونقابات قائمة وجديدة، فضلاً عن مجموعات نشأت من رحم الثورتين نفسهما وتمثِّل تشكيلة من الأصوات الشبابية التي تتبنَّى أشكالاً تنظيمية مختلفة. كان هناك الكثير من التركيز على مسائل كالإصلاحات الدستورية والقوانين والإجراءات الانتخابية والسلطتين التشريعية والقضائية، فضلاً عن التعامل مع المؤسسات الاستبدادية السابقة كأجهزة الأمن. الى جانب هذه المسارات، من الاهمية ان يبدأ التصدِّي بجدية وفعالية للمسائل المطروحة على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك العمليات الضرورية لإعادة التفكير في السياسات التنموية البديلة.

وقد لاحظت مفوضية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أنَّ "...الجَيَشَان في شمال أفريقيا وغرب آسيا يمثِّل مساحة لاعادة النظربخيارات السياسة الاقتصادية التي مورست في المنطقة خلال العقود الماضية، وإنَّ هذا يمثِّل فرصة مناسبة لهذه البلدان (وغيرها التي تواجه ضغوطًا مشابهة) لتعيد بناء المؤسسات العامة المهملة، بحيث يكون في إمكانها قيادة عملية إعادة صياغة حاكمية الاقتصاد والعمل"

" …the upheaval in North Africa and West Asia represents a day of reckoning for the trade and economic policy choices made in the region over the past decades، and this is an opportune moment for these countries (and others facing similar pressures) to rebuild neglected public institutions so they can lead the process of reshaping economic and labor governance".[54]

54 UNCTAD policy brief (2011)، "«Social unrest paves the way: A fresh start for economic growth with social equity»، referenced by "UNCTAD: Social unrest – an opportunity to reshape economic policies،" published in SUNS #7107 (14 March).

علاوةً على ذلك، وبحسب المفوَّضيَّة نفسها[55]، تمثِّل الفترة الراهنة فرصة لـ «إعادة تصويب مهام السياسات الاقتصادية الكلية لإحداث نموٍّ مستدام بطرق تدفع حلقة متنوعة من الاستثمار والإنتاجية ونمو الدخل وتوليد العمالة، بحيث تُوزَّع مكاسب الدخل الناجمة من نمو الإنتاجية على نحوٍ متكافئ بين العمال ورأس المال».

«a re–assignment of macroeconomic policies for sustained growth in ways that trigger a virtuous circle of investment، productivity، income growth، and employment creation so that income gains from productivity growth are distributed equitably between labor and capital"..[56]

وبالفعل، فإنَّ ثمَّة ضرورة لاستصلاح فسحة السياسة (policy space) التي ضاعت نتيجة تبني الأنظمة السابقة التحرير الاقتصادي الذي بدا منفصلاً عن مستويات التنمية المحقَّقة. ويشمل الاصلاح المرتجى اعادة سياسات القطاع الإنتاجي، ووقف مقاربة التقليدية (business as usual) للتجارة والاستثمار والتمويل، مع إعادة توجيهها لتخدم سياسات الإنتاج والعمالة.

وبالتالي، من الإصلاحات الحاسمة والمهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عملية اطلاق حوارًا وطنيًّا واسعًا في صدد بناء نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يعكس التحديات التنموية ويضع في رأس أولوياته حقوق المواطن ويواجه الاستبعاد والإقصاء على مختلف الجبهات. ومن الاهمية ان تتَّسم مثل هذه العملية بكونها حوارًا صحيًّا وشاملاً ينخرط فيه صنَّاع السياسة والمجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومن يمثِّل أصوات المواطنين بوجه عام. كما من الاهمية ان تشمل تعبئة للمفكرين الاقتصاديين والتنمويين وطنيًّا وإقليميًّا، بهدف بناء إطار عمل لرؤية تنموية استراتيجية تتجذَّر في التحديات والقدرات الوطنية. كما سيكون على نقاش كهذا أن يتصدَّى لدور القطاع العام، فضلاً عن القطاع الخاص، كما سيشمل التفكير في المؤسسات الجديدة التي تحتاج إلى أن تكون في قلب عملية تنمويَّة، بما في ذلك التفكير في إمكانيَّات بناء بنوك تنموية وطنية وإعادة النظر في دور البنوك المركزية بحيث تصبح مساهمة في العملية التنموية.

ومن الجلي أنَّ الدور الذي تضطلع به اليوم المؤسسات المالية الدولية بالاضافة الى عدد من المؤسسات الاخرى التي تشكل اسس الحاكمية العالمية (global governance) يزيد

55 UNCTAD policy brief (2011)، "«Social unrest paves the way: A fresh start for economic growth with social equity.»

56 Ibid.

من خطر "تقليص معنى الديمقراطية الى انتخاب الممثلين الذين سيتبعون السياسات الاجتماعية والاقتصادية نفسها، بغضٍّ النظر عن انتماءاتهم الإيديولوجية"

"reducing the meaning of democracy to electing representatives who irrespective of their ideological affiliations are compelled to pursue the same social and economic policies".[57]

فمثل هذا التأثير الذي تمارسه قوى اقتصادية ومالية عالمية ينبغي ألا يغيب عن مراقبة الشعوب والمجتمع المدني، بما في ذلك المعنيين المحليين كالأحزاب السياسية والنقابات ومجموعات المجتمع المدني، فضلاً عن الحملات والمراقبين الإقليميين والعالميين. في هذا الاطار، ثمَّة حاجة إلى مساءلات شعبية مستمرة للمعنيين السياسيين المحليين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمشرعين والأحزاب السياسية الناشطة، في ما يتعلق بأجنداتهم الاقتصادية وعلاقتها بأي عملية تنموية تتجذَّر في خدمة المساواة والعدالة وحقوق المواطنين.

57 B.S. Chimni (2006); "Third World Approaches to International Law: A Manifesto" (p. 1); International Community Law Review 8: 3–27، 2006. 3، Koninklijke Brill NV. Printed in the Netherlands.

بعض المصادر المستخدمة

- Bond, Patrick (2011), "Neo-Liberal Threats to North Africa", published by Review of African Political Economy, Vol. 38, No. 129, September 2011.
- Chossudovsky, Michel (2011), "Tunisia and the IMF's Diktats: How Macro-Economic Policy Triggers Worldwide Poverty and Unemployment" www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=22867).
- Chimni, B.S. (2006); "Third World Approaches to International Law: A Manifesto"; International Community Law Review 8: 3–27, 2006. 3, Koninklijke Brill NV.
- Eurodad (2006), "The World Bank Development Policy Lending Retrospective: Looking Backwards or Going Forward?", available at: http://www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=326
- Hnieh, Adam (July 2011), "Egypt's 'Orderly Economic Transition': Accelerated Structural Adjustment under a Democratic Veneer?"; Department of Development Studies, SOAS.
- Honkaniemi, Nora (2010), "World Bank Crisis-lending Contravenes Eurodad Responsible Lending Principles" (26 August 2010) available at:
- http://www.eurodad.org/whatsnew/articles.aspx?id=326&item=4221
- International Monetary Fund (2010), Arab Republic of Egypt: 2010 Article IV consultation, country report no. 10/94, Washington, April 2010.
- International Monetary Fund (2011), "Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity".
- Muderrisoglu ,Gaye B. and Hanson, Jonathan K. (2008), "Authoritarian States and IMF Conditionalities".
- SUNS (2011). "UNCTAD: Social Unrest - an Opportunity to Reshape Economic Policies" published in SUNS #7107.

- United Nations Commission for Trade and Development (UNCTAD) policy brief (2011), "Social unrest paves the way: A fresh start for economic growth with social equity".
- United Nations Development Program and League of Arab States (2009). "Development Challenges in the Arab States: A Human Development Approach".
- World Bank (2006), "Development Policy Lending Retrospective"; Operations Policy and Country Services".
- World Bank (2011), Middle East and North Africa region: regional economic update; "Facing Challenges and Opportunities"; available at: http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/MENAFacingChallengestextjuly13.pdf
- World Bank (May 2011), "Towards A New Partnership for Inclusive Growth in the Middle East and North Africa (MENA) Region".